ومن هذا المنطلق ، واستنادا الى تلك الحقائق وغيرها ، انتقد بعضهم بشدة تركيز بيغن على معارضة « السيادة » الاردنية على الضفة الغربية ، باعتبار انها احتلت ولم «يعترف» احد « بالحقوق » الاردنية المترتبة على ذلك الاحتلال · وفي هذا الصدد كتب رئيس تحرير هآرتس : « من المستحسن ان يسأل بيغن نفسه اذا كانت اية دولة قد اعترفت بمناطق [فلسطين] الانتدابية ، التي اجتلتها اسرائيل في حرب الاستقلال . خارج حدود الدولة كما عينت في مشروع التقسيم الذي صدر عن الامم المتحدة ·

« ان اغلبية الدول الغربية اقامت هيئاتها الدبلوماسية في تل ابيب ، لانها حتى الان لم « تعترف » حتى بالقدس الغربية عاصمة لاسرائيل · والحقيقة هي ان اسرائيل قبلت كعضو في الامم المتحدة ، رغم انه لم تكن لها حدود دائمة وانما خطوط وقف النار فقط حسب اتفاقات الهدنة لعام ١٩٤٩ · ولكننا اعتبرنا عضويتنا في الامم المتحدة «كاعتراف»، وخلال ١٩ سنة اعتبرنا هذه الخطوط وكأنها حدودنا · واذا كنا قد فسرنا عضويتنا في الامم المتحدة كاضافة شرعية على ما احتللناه سنة ١٩٤٨ و ١٩٤٩ (ايلات) ، من المستحسن الا نتنكر لما احتله الاردن · وفي الحقيقة ، لقد قسمت [فلسطين] بين اسرائيل والاردن ، ولذلك ليس هناك اي طعم للتنديد بضم الضفة الغربية الى الاردن · واذا كنا عقلاء . علينا ان نتوقف عن النظر الى حدودنا الشرقية وكأنها مسألة قانونية ، ونبدأ بالنظر اليها كمشكلة سياسية · هذا هو الاساس الوحيد الذي يمكننا الاعتماد عليه من اجل الحصول على تنازلات اقليمية من الاردن والفلسطينيين، وهي ضرورية لنا لسد حاجاتنا الامنية الحيوية » (٨٣) ·

بين الاعتراف بحقوق الفلسطينيين والتنكر لها

ان المميز لمشروعي الحكم الذاتي والتسوية الاقليمية ـ الوظيفية هو رفض اية حقوق سياسية مستقلة للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة · فحسب مشروع الحكم الذاتي يستطيع سكان تلك المناطق التعبير عن هويتهم ، حسب المفهوم الاسرائيلي لهذا التعبير ، في اطار المجلس الاداري المقترح اقامته ، اما السياسة الخارجية والامن فهي مسؤولية اسرائيلية بحتة · وحسب مشروع التسوية الاقليمية ـ الوظيفية ، يجب ان يرتبط هؤلاء السكان سياسيا بالاردن او بدولة « اردنية ـ فلسطينية » ، « ليستطيعوا ان يجدوا فيها تعبيرا عن هويتهم » · ويعتقد رابين ، مثلا ، انه بواسطة اشراك زعماء الضفة الغربية وقطاع غزة في المفاوضات مع الاردن ، وتخصيص وظائف ادارية لهم، تحت الاشراف السياسي الاردني ، يمكن منح سكان الضفة الغربية وغزة فرصة التعبير عن الذات (٨٤) · اي ان اقصى ما هو معروض على السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة هو اشراكهم في المفاوضات مع الاردن لربطهم سياسيا به ، حسب مشروع التسوية الاقليمية ، او التفاوض معهم بشأن تنظيم « الحياة المشتركة » مع اسرائيل ، مع تجنب اي بحث في مستقبلهم السياسي ، حسب مشروع الحكم الذاتي ·

غير ان هناك ، على الرغم من ذلك ، دوائر اسرائيلية معينة ، تعارض كلا من الحلين المقترحين لمشكلة الضفة الغربية وقطاع غزة ، سواء كان الحكم الذاتي او كان الحل الاقليمي ـ الوظيفي ، لاعتقادها بعدم امكانية تحقيقهما ، بسبب عدم الرضا العالمي والعربي والفلسطيني على تلك المشاريع · فقد اعرب ، مثلا ، يهوشفاط هركابي عن رأيه في ان اسرائيل « لم تنجح في شرح خصوصية رفضنا الاعتراف بحق تقرير المصير